

الباحث/ غصن بن سعود السبيعي

قضايا بحثية ٣ تكليف ٤



المهمة: إعداد تقرير عن آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية في موضوع مشروع البحث:

- هذه المهمة تتطلب من الباحث إجراء مسح شامل للأبحاث والاتجاهات البحثية الحديثة على المستوى العالمي في مجال بحثك.
- يجب عليك البحث عن أحدث الإصدارات والمنشورات العلمية في هذا المجال، بما في ذلك المقالات في المجلات المحكمة، والمؤتمرات العلمية.
- حل هذه الأبحاث الحديثة لتحديد الاتجاهات البحثية الرئيسية، أي المواضيع والمناهج التي يتم التركيز عليها حالياً.
- كما حدد أي تطورات جديدة أو اختراقات في هذا المجال، والتي قد تؤثر على توجهات البحث المستقبلية.

مقدمة المهمة

تهدف هذه المهمة إلى رصد أحدث التطورات البحثية في موضوع المشروع، وتحليل الاتجاهات السائدة حاليًا، وتحديد الموضوعات والمناهج التي يتركز عليها الباحثون، ثم توضيح ما يمكن أن يضيفه مشروع البحث المقترح في هذا السياق.

ومن خلال مراجعة أحدث الدراسات العربية المنشورة في 2024-2025، ظهر أن الاهتمام البحثي يتجه بقوة إلى:

- تفعيل الحوكمة عبر المراجعة الداخلية.
- مكافحة الفساد عبر أدوات رقابية أكثر تقدمًا.
- توسيع مفهوم إدارة المخاطر ليشمل الأمن السيبراني في الجهات الحكومية.

الدراسة الأولى

العنوان : واقع المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل آليات الحوكمة في القطاع العام السعودي

المؤلفان: د. محمد بوهيا، منيرة الرحيمان

المجلة : المجلة العربية للإدارة، المجلد ٤٥، العدد ٢، ٢٠٢٥م، ص ٣٤٣-٣٤٦

الرابط :

https://aja.journals.ekb.eg/article_408960_98e1f9307b664f0fb418526ab515815a.pdf

01

ملخص الدراسة الأولى

ركزت الدراسة على واقع المراجعة الداخلية وكيف تسهم في تفعيل آليات الحوكمة داخل القطاع العام السعودي. وتُعد هذه الدراسة مهمة لأنها تعكس أحد أحدث الاتجاهات البحثية في المجال، وهو الانتقال من النظر إلى الحوكمة كمفهوم نظري إلى ربطها بأدوات تنفيذية عملية داخل الجهات الحكومية، وفي مقدمتها المراجعة الداخلية. كما تكشف الدراسة أن النقاش البحثي الحديث لم يعد يقتصر على الشفافية والمساءلة فقط، بل أصبح يركز على الوظائف المؤسسية التي تجعل الحوكمة قابلة للتطبيق والقياس.

02

دلالة الدراسة الأولى على التطورات الحديثة

تكشف هذه الدراسة عن تطور مهم في الأدبيات الحديثة، وهو أن المراجعة الداخلية أصبحت تُعامل كبنية حاکمة داخلية وليست مجرد وظيفة فحص لاحق.

وهذا يدل على أن الاتجاه البحثي الحالي يركز على:
تفعيل الحوكمة من داخل المؤسسة الحكومية.
تعزيز المساءلة والشفافية عبر وحدات المراجعة الداخلية.
ربط الحوكمة بالأداء الإداري والرقابي الفعلي.

دلالة ذلك على مشروع البحث:

أن أي مشروع بحث حديث في الإدارة العامة لم يعد يكفيه تناول الحوكمة كمفهوم عام، بل ينبغي أن يدرس الآليات المؤسسية التي تنفذها داخل الجهات الحكومية.

الدراسة الثانية

العنوان : توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية وأثرها على فعالية المراجعة الداخلية في مكافحة الفساد في القطاع العام السعودي
المؤلفان: جوهرة بنت بشير الشمري، د.محمد بن أحمد العمي
المجلة : المجلة العربية للإدارة، المجلد ٤٥، العدد ٦، ٢٠٢٥م
الرابط :

https://aja.journals.ekb.eg/article_401659_4b9f84a39020c0bdb591af0e94953ff0.pdf?lang=en&utm_source=chatgpt.com

03

ملخص الدراسة الثانية

بحثت هذه الدراسة أثر توافر مقومات المحاسبة القضائية في رفع فعالية المراجعة الداخلية لمكافحة الفساد في القطاع العام السعودي. وتكشف هذه الدراسة عن اتجاه حديث جدًا في البحث الإداري، وهو الدمج بين:

الحوكمة

الرقابة الداخلية

مكافحة الفساد

المحاسبة القضائية

وهذا يعني أن الأدبيات الحديثة بدأت تتجاوز الأدوات الرقابية التقليدية، وتتجه نحو أدوات أكثر تخصصًا وقدرة على الكشف المبكر والتحقيق والتحقق.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن توفر هذه المقومات يؤثر في فعالية وحدات المراجعة الداخلية في مواجهة الفساد داخل القطاع العام.

04

دلالة الدراسة الثانية على التطورات الحديثة

أبرز ما تعكسه هذه الدراسة هو أن مكافحة الفساد أصبحت أحد المحاور المركزية في التطورات البحثية الحديثة في الإدارة العامة. والاتجاه الجديد هنا لا يكتفي بالحديث عن النزاهة والامتثال بصورة عامة، بل يركز على: أدوات كشف الفساد. تطوير قدرات وحدات المراجعة الداخلية. توظيف المحاسبة القضائية كآلية رقابية متقدمة.

دلالة ذلك على مشروع البحث: أن البحث المستقبلي في الحوكمة والمخاطر والامتثال ينبغي أن يتضمن بُعدًا مرتبطًا بـ الوقاية من الفساد وليس فقط تحسين الإجراءات الإدارية.

الدراسة الثالثة

العنوان : أثر الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على القطاعات الحكومية السعودي

المؤلفان: ناهد عبدالله بارشيد، راوية رضا عبيد

المجلة : جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد

٦، العدد ١، ٢٠٢٥م، ص ١-٢٥

الرابط :

<https://journals.ajsrp.com/index.php/jrcm/en/article/download/8784/7753/12483>

05

ملخص الدراسة الثالثة

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في عدد من القطاعات الحكومية السعودية. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي، وشملت عينة من 300 مشارك من محاسبين ومراجعين داخليين وخارجيين ومختصين في تقنية المعلومات والأمن السيبراني في القطاعات الحكومية السعودية. وأظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية بين تطبيق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني وبين حماية المعلومات المحاسبية وجودة مخرجاتها، مع أهمية الكوادر البشرية المؤهلة في هذا المجال.

دلالة الدراسة الثالثة على التطورات الحديثة

تكشف هذه الدراسة عن تطور بحثي حديث جدًا، وهو توسع مفهوم إدارة المخاطر في القطاع العام ليشمل المخاطر السيبرانية، وليس فقط المخاطر المالية أو التشغيلية. كما توضح أن البحث الحديث في الإدارة العامة بات يتجه إلى: دمج الأمن السيبراني ضمن الحوكمة. اعتبار حماية البيانات والمعلومات جزءًا من الامتثال المؤسسي. ربط جودة الخدمات والمعلومات الحكومية بقدرة الجهة على إدارة المخاطر الرقمية.

دلالة ذلك على مشروع البحث:
أن الدراسات الحديثة لم تعد تفصل بين الحوكمة والمخاطر التقنية، بل تنظر إليهما كإطار متكامل داخل المؤسسة العامة.

أهم الإتجاهات البحثية الحديثة في المجال

من تحليل الدراسات الحديثة السابقة، يمكن تحديد أهم الاتجاهات البحثية الحالية كما يلي:

الانتقال من المفاهيم العامة إلى الآليات التنفيذية مثل المراجعة الداخلية والرقابة المتخصصة.

تصاعد الاهتمام بمكافحة الفساد وربطه بالمحاسبة القضائية والرقابة الداخلية.

اتساع مفهوم إدارة المخاطر ليشمل الأمن السيبراني ومخاطر المعلومات في الجهات الحكومية.

التركيز على التكامل بين الحوكمة والرقابة والامتثال بدلاً من دراسة كل عنصر منفصلاً.

تزايد الاعتماد على الدراسات التطبيقية الميدانية في البيئة السعودية والخليجية.

الفجوات البحثية الحالية

رغم هذا التطور، ما زالت هناك فجوات واضحة، من أهمها:

قلة الدراسات التي تقدم نموذجًا تكامليًا واحدًا يجمع الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال في الجهات الحكومية السعودية.

محدودية الدراسات التي تربط هذه الأبعاد بـ مؤشرات أداء موضوعية مثل جودة الخدمات أو رضا المستفيدين أو سرعة الإنجاز.

قلة الدراسات المقارنة بين جهات حكومية متعددة داخل السعودية.

ضعف الدراسات الطولية التي تتابع أثر تطبيق الحوكمة أو الأمن السيبراني أو أدوات مكافحة الفساد عبر الزمن.

الحاجة إلى مزيد من الدراسات التي توضح كيف تؤثر التحولات الرقمية على الامتثال والشفافية والرقابة في الإدارة العامة.

الخاتمة

من أحدث الدراسات أن البحث في الإدارة العامة لم يعد ينظر إلى الحوكمة باعتبارها مفهومًا تنظيميًا فقط، بل أصبح يربطها بأدوات تنفيذية حديثة مثل المراجعة الداخلية، والمحاسبة القضائية، والأمن السيبراني.

كما يظهر أن مسار البحث العلمي يتجه نحو بناء نظم رقابية ومؤسسية أكثر تكاملاً لمواجهة الفساد والمخاطر الرقمية وتحسين الأداء الحكومي.

ومن هنا تأتي أهمية مشروع البحث المقترح، لأنه يضع نفسه داخل أحدث التطورات البحثية ويعالج فجوة ما زالت قائمة في الأدبيات العربية والسعودية.



Thank You